

"الهيئة المنظمة" تناقش حماية أمن شبكات الاتصالات



عقد مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات في رئاسة عماد حب الله والأعضاء باتريك عيد ومحاسن عجم خلال لقاء موسع مع ممثلي الشركات المرخصة التي تقدم خدمات الإنترنت والبيانات في السوق اللبنانية، للتشاور معهم في مضمون التوجيهات التي أعدتها الهيئة في سبيل صون أمن شبكات الاتصالات من جهة، وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم من جهة ثانية.

غير المرخص لهم المتعاقدين معهم، وغيرها من الأمور التي تساعد الأجهزة القضائية والأمنية المختصة على ممارسة دورها الأمني والرقابي على هذه الصعيد.

تطبيق القوانين

وتسعى الهيئة، من خلال المناقشات التفصيلية والمستفيضة، إلى ضمان أمن شبكات الاتصالات ومستخدميها وحسن تطبيق القانون 140 "وصون الحق بسرية المخابرات التي تجري بواسطة أي وسيلة من وسائل الاتصال" والاعتراض القانوني، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها على هذا الصعيد، بما يضمن تطبيق قوانين الاتصالات من دون الإضرار بمصالح الشركات والمستهلكين على السواء.

وأبدى مقدمو الخدمات تجاوباً تاماً مع توجيهات الهيئة خصوصاً وأن مقاربتها شملت موضوع

صدى البلد

يأتي هذا اللقاء في سياق المشاورات التي تجريها الهيئة مع كل المعنيين بتقديم خدمات الاتصالات بفروعها كافة، تمهيداً لاتخاذ القرارات الواجبة ووضع توصيات بهذا الشأن.

سد الثغرات

وناقشت الهيئة أهم النقاط التي تستوجب الدرس والتشاور بهدف سد الثغرات الأمنية في حال وجودها، منها على سبيل المثال لا الحصر ضرورة التأكد من هوية المشتركين في الخدمات، وضرورة مراقبة نوع الاتصالات وحجمها لاستكشاف المشغلين غير المرخص لهم، والفترة الزمنية التي يتوجب على المشغل الاحتفاظ بسجلات المشتركين ومضمون اتصالاتهم الإلكترونية، وضرورة تزويد الهيئة بالمعلومات المتوفرة حول مقدمي الخدمات

وتعهدت الهيئة المضي في عملية التشاور القائمة مع المعنيين كافة بأمن شبكات الاتصالات من مشغلين وهيئات أمنية وقضائية، بهدف إتخاذ القرارات الواجبة واصدار التوجيهات والتوصيات اللازمة للتأكد من صون أمن شبكات الاتصالات وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم بما يتطابق مع القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

مقدمي الخدمات غير الشرعيين، وطرحوا بعض التساؤلات حول تكاليف الاستثمارات المطلوبة في حال صدور قرار بإجراءات تطبيقية لاحقة، وحول دور وزارة الاتصالات كمشغل أساسي للشبكة الثابتة البصرية والنحاسية، وقدرتها على ممارسة دورها الرقابي والأمني والقضائي على معظم الخدمات باستثناء تلك المتوفرة عبر الأقمار الاصطناعية.